وفي كانون الثاني (يناير) الماضي ، عقد اليمين عدة اجتماعات او خلوات مهمة انتهت باصدار بيانات تتضمن دعوة صريحة الى اعتماد « لامركزية ادارية واسعة » ، او «لا مركزية ذات صلاحيات واسعة » ، او «لامركزية سياسية وادارية مطلقة » · وحاول في احداها تجنب الحديث عن اللامركزية والتركيز على « تعددية المجتمع اللبناني » ·

١ ـ فمجلس اقاليم الجنوب في حزب الكتائب عقد حلقته الدراسية الاولى واصدر مقررات وتوصيات جاء في بندها السادس ان هذا المجلس « يدعو الدولة ··· الى تحقيق لامركزية ادارية واسعة في الجنوب ، انطلاقا من الوضع الجغرافي والسكاني ··· » (٣٢) · والحديث هنا عن « اللامركزية الادارية الواسعة » ياتي ، بعد كل التوضيحات التي ادلى بها اقطاب الحزب ، ليؤكد المضمون السياسي للامركزية ·

٢ ـ والقيادة الموحدة لـ « القوات اللبنانية » عقدت خلوة دراسية استثنائية في بلدة فقرا ، اذاعت على اثرها بيانا جاء في بنده الاول ما يلي : « في شان دولة لبنان الحديث ، قررت القوات اللبنانية التحرك من اجل تحقيق نظام اللامركزية ذات الصلاحيات الواسعة ، هذا النظام الذي يضمن اتحاد الامة اللبنانية ارضا ومجموعات انسانية وحضارية » (٣٣) · فاستعمال كلمة « اتحاد » ، وتعبير « مجموعات حضارية » ، امر ذو مغزى ودلالة ، فالاتحاد نظام واضح المعالم في القانون الدستوري ، والتذرع بوجود مجموعات حضارية كان دائما الحجة التي تثار قبل ولوج عتبة الفدرالية ·

٣ ـ ولم تتورع « الجبهة اللبنانية » ، لدى زيارة وفد منها لدمشق ، في ١٩٧٧/١/١٨ ، واجتماعه بالرئيس حافظ الاسد ، عن ترويج خبر مفاده ان ثمة اتفاقا تم بين الرئيس الاسد واعضاء الوفد « على درس موضوع اللامركزية بمزيد من الدقة واجراء استفتاء لمعرفة راي اللبنانيين فيه » (٣٤) · ولعل الجبهة كانت تهدف ، من اذاعة الخبر ، الى اقناع اتباعها بان الرئيس السوري لا يمانع في اعتماد اللامركزية حسب المضمون الذي ستحدده الجبهة لها في خلوتها القريبة ،والى ايهام اللبنانيين بان موضوع اللامركزية السياسية اصبح امرا مفروغا منه ، لا تراجع عنه ولا مساومة فيه ·

٤ ـ وبعد ثلاثة ايام من ترويج الخبر ، عقدت الجبهة خلوة في دير سيدة البير · ومع ان الخلوة كانت سرية فقد استطاعت الصحافة ان تطلع على اهم اوراق العمل التي قدمت الى المجتمعين ، ومنها مثلا ورقة العمل التي اعدتها لجنة بحوث مؤتمر الكسليك ، وتضمنت في جزئها الثاني الحلول المقترحة للازمة اللبنانية · وتتلخص الحلول بالدعوة الى اعتماد اللامركزية السياسية والادارية المطلقة (٣٥) ·